مفاهيم لبعض المصطلحات النقدية:

نظم الصرف:هناك نظم متعددة لسعر الصرف:

***نظام ثبات سعر الصرف**:ساد في ظل قاعدة الذهب على شكل مسكوكات ذهبية ، أو على شكل عملة ورقية قابلة للتحويل إلى ذهب. وقد اتبع هذا النظام في العلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة، منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى ماقبل الحرب العالمية الأولى عام ،1914وكذلك في الفترة من 1925-1930حيث عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب على شكل سبائك ذهبية.كما عادت الدول الأخرى إلى هذه القاعدة على شكل الصرف الذهبي ايير الأخلاقية للمديرين التنفيذيين، ورؤساء كل من مؤسسات مجموعة البنك الدولي، والمديرين التنفيذيين المعينين، والمديرين التنفيذيين السابقين، والمديرين التنفيذيين المناوبين، والمديرين التنفيذيين المناوبين المعينين، والمديرين التنفيذيين المناوبين السابقين، والمديرين التنفيذيين المناوبين

***نظام حرية سعر الصرف** :ساد في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب في بعض الدول الأوروبية ، في الفترة مابين الحرب العلمية الأولى وحتى العودة إلى العمل بقاعدة الذهب سنة ،1925وكذلك بعد انتهاء العمل بقاعدة الذهب في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية.

بموجب نظام حرية سعر الصرف، فإن سعر عملة ما يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب على هذه العملة.فإذا زاد الإقبال على شرائها مع ٍقلة المعروض منها ارتفع سعرصرفها تجاه العملات العملات الاخرى واذا طرحت كميات كبيرة بشكل يزيد على المطلوب انخفض سعرها تجاه العملات الأخرى.

ومن أجل حماية العملة من التقلبات المفاجئة تتدخل الدولة أحيانا تتدخل الدولة من خلال البنك المركزي للاحداث توازن في سعر الصرف. من خلال ضخ العملة لزيادة الطلب او سحبها لإعادة التوازن.

***نظام الرقابة على سعر الصرف**: ساد هذا النظام في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل.وقد اتبعته بعض الدول خلال الثلاثينات القرن العشرين وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، ومازال هذا النظام سائدا في الكثير من الدول .إذ تمارس هذه الدول رقابة متفاوتة على سعر الصرف.

تحتكر الدولة بمقتضاه شراء النقد الأجنبي وبيعه .وبعبارة أخرى فإن الدولة تقوم بحصر الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبيا، وتوزيعه على طالبيه في حدود الكمية المعروضة ، بحيث يظل سعر الصرف ثابتا على الرغم من المغالاة في تحديد سعر صرف العملة الرسمية عادة.

***نظام استقرار سعر الصرف** :يتمثل في التوفيق بين نظام ثبات سعر الصرف ونظام حرية سعر الصرف ، من خلال اتباع نظام لا يثبت فيه سعر الصرف بشكل دائم ، كما لا يتقلب بشكل حر وفقا للعرض والطلب في سوق الصرف.

***نظام تعويم العملات** :سعر صرف العملة يخضع لعاملي العرض والطلب في السوق وعليه فكأن سعر صرف العملة أصبح في ظل في ظل الأوضاع الجديدة للعلاقات النقدية الدولية طافيا على سطح الماء) عائما عليه(. وهو في الواقع ليس سوى نظام حرية سعر الصرف .يتوجب على الدولة العضو في صندوق النقد الدولي أن تمتنع عن التلاعب بمعدل صرف عملتها،وعليها أن تتدخل في سوق العملات لمجابهة التقلبات غير المستقرة لمعدلات صرفها.وعلى الصندوق أن يتأكد من عدم وجود آثار ضارة أوسلبية ناجمة عن هذه المعدلات.

أنواع التعويم : تعويم نقي وتعويم غير نقي

* التعويم التام (الكلي) : إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف ليدعم صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.

*التعويم المدار : عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حدا معينا.

2 _**أشكال التعويم:**

* التعويم المشترك : ارتباط في عملات مجموعة من الدول ، بحيث تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها ،فترتفع هذه الأسعار سويا وتنخفض سويا.

* التعويم المستقل : عندما لايرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أي عملة أوعملات أخرى.

***مفهوم حقوق السحب الخاصة:**

محاولة من الصندوق لخلق كميات من السيولة وفقا لحاجة المجتمع الدولي . وقد ظهرت حقوق السحب الخاصة في التعديل الأول لاتفاقية الصتدوق ، الذي تم في 28اوت 1969وبداية عام 1970تقرر خلق قيمة من حقوق السحب الخاصة تعادل 9,5مليار دولار خلال ثلاث سنوات ، بمعدل 3,5مليار عام 1970وثلاثة مليارات في عام 1971و1972على التوالي . وقد تم توزيع مقدار الحقوق التي تم خلقها للأعوام المذكورة على كل الأعضاء المشتركين في حساب السحب الخاص ، على أساس حصة كل عضو في الصندوق . في11ديسمبر 1978وافق مجلس المحافظين على خلق 12مليار من حقوق السحب الخاصة توزع في بداية الأعوام 1981،1979بالتساوي.

***طبيعة حقوق السحب الخاصة**

نقود افتراضية لاوجود لها إلا في قيود الصندوق بالنسبة للمتعاملين بها . وبهذا المعنى فأنه لايمكن للأفراد أن يستخدموها في تعاملاتهم مهما بلغ حجمها. يقتصر نشاطها على تعامل الدول في تسوية مدفوعاتهاالدولية ، بعد تحويلها إلى عملات قابلة للتحويل، ذلك أ، القصد من هذه الحقوق هو تكملة ما هو موجود من الاحتياطيات ، فضلا عن أنها تندرج ضمن الاحتياطات النقدية الدولية التي تمتلكها ، يمكن حسبان حقوق السحب الخاصة على أنها ذات طبيعة خاصة ، إذ لايوجد ما يماثلها من أصول نقدية أخرى معروفة